

## فلسطين

## الاتفاق الـ 11 بين «فتح» و«حماس»: توقيع المصالحة «الإلزامية»



ضففت «المخابرات المصرية» بقوة على الطرفين ليوقعا صيغة نهائية (أ ف ب)

الفلسطيني، واصطدمت مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بتبنيها القيادي الفتاوي المفصول محمد دحلان، كما واجهت «حماس» بصفتها الذراع العسكرية لـ«جماعة الإخوان المسلمين». لكن كل هذه الخلافات مُحييت بمجرد صدور الضوء الأخضر الأميركي للسفير في «صفقة القرن» الذي يروج لها الرئيس دونالد ترامب، وهكذا تمت المصالحة بكل وضوح.

وعملياً، عادت القاهرة إلى الساحة الإقليمية مع بروزها في الأشهر الماضية كتابع للسعودية والإمارات العربية عبر البوابة الفلسطينية. فتقربت أولاً من «حماس» وخففت من حصارها على القطاع بإدخال الوقود إلى محطات الكهرباء وبعض البضائع ومواد البناء، ثم صالحت عباس بتقييد حركة دحلان. أما الأطراف الفلسطينية الأخرى، فكانت تجهد للالتقاء، إذ كانت «حماس» تسعى جاهداً إلى مصالحة عباس لتخفيف الأعباء عنها في القطاع، ولذلك استغلت ورقة دحلان لمناكفة «أبو مازن». أما عباس، فكان يريد العودة إلى غزة ليظهر كرئيس يسيطر على أراضي السلطة كلها. وبقية التنظيمات بقيت أيضاً على تواصل وزيارات منفردة إلى مصر. ويحمل الاتفاق الذي وقع أمس بحضور شخصي من وزير

لم يمهك المصريون كلاً من «حماس» و«فتح» سوى ثلاثة أيام لحسم خلاف استمر لعشر سنوات بصيغة نهائية تسمى «اتفاق»، على غرار عشرة اتفاقات سابقة. رفضت القاهرة التمديد، مطالبة بإنجاز الاتفاق من دون مهلة للتشاور مع القيادة، أو إنهاء الملفات كافة، المهم كان التوقيع... ثم تبقي التفاصيل للجان

أثبت توقيع المصالحة الفلسطينية الداخلية بين حركتي «حماس» و«فتح»، يوم أمس في العاصمة المصرية القاهرة، أن الانقسام وقرار إنتهائه لم يكونا محصورين بالطرفين، بل بالأطراف الدولية التي كانت ترعاها. «اتفاق القاهرة» الجديد جاء بعد رفع «الفيديو» الأميركي عن إتمام المصالحة، بهدف السيطرة على «حماس»، ومنعها من الخروج عن «بيت الطاعة» في أي

تم الاتفاق بصورة مبدئية في 3 ملفات وأرجئت 6 أخرى إلى وقت لاحق

صفقة إقليمية جديدة. لذلك، تحركت مصر، التي هي شريك أساسي في الحصار الإسرائيلي على القطاع والمقاومة، وقررت أن تكون راعية المصالحة بين الطرفين.

ووفق المعلومات، ضغط جهاز «المخابرات المصرية» بقوة على الطرفين كي يوقعا صيغة نهائية هذا الأسبوع بعدما كان الحديث يدور حول تمديد ليوم إضافي وعودة إلى القاهرة الأسبوع المقبل (راجع عدد أمس). وعملياً، تم الاتفاق في ثلاثة ملفات رئيسية: تسليم المعابر وتسليم مقار الوزارات، والتوافق المبدئي على دمج موظفي الحكومتين، على أن يصار إلى إرجاء الباقي (نحو ستة ملفات) حتى الحوارات المقبلة، وطوال السنوات القليلة الماضية، حيدت القاهرة نفسها عن المشهد

اللجنة الإدارية الخاصة بملف الموظفين عملها ما بين كانون الثاني وشباط من العام المقبل. وفي هذه الشهور، ستلتزم رام الله بدفع المستحقات المالية الشهرية لموظفي غزة جميعاً بمبالغ لا تقل عما يصرف لهم في الوقت الحالي (50% من الراتب)، في ظل متابعة مصرية عبر لجنة ستقيم في غزة. وهذا ما أكده عضو المكتب السياسي لـ«حماس» روهي المشتهي، المقيم في القاهرة، بالقول إن «الموظفين المدنيين في مواقع عملهم يعتبرون الآن موظفي دولة. وأضاف مشتهي في موضوع الموظفين العسكريين، أن «موضوعهم خلاف، فاتفاق اليوم

مصر. وسيشرف على عملية الدمج رئيس المخابرات الفلسطينية، ماجد فرج، بذاته. وتكمل المصادر نفسها بشأن جدول الاتفاق أنه في الأول من تشرين الثاني المقبل سوف تبدأ الإدارة المكلفة بالمعابر عملها مع وعد مصري يفتح معبر رفح ثلاثة أيام أسبوعياً بصورة أولية. وفي مطلع كانون الأول المقبل، سوف تكون الحكومة قد تمكنت من تسلم جميع المقار والهيئات في غزة، على أن يسبق ذلك في الحادي والعشرين من تشرين الثاني اجتماع موسع للفصائل كافة في القاهرة بدعوة مصرية، فيما من المقرر أن تنتهي

له ضمان وظيفي... بغض النظر عن سيحال لاحقاً على التقاعد، أو عن طريقة ترتيب المناصب ووكلاء الوزارات ومديري الأقسام»، وهذا يشمل تحديداً الموظفين المدنيين في غزة التابعين لرام الله أو لحكومة «حماس» السابقة.

تضيف تلك المصادر أن نيّة السلطة هي إحالة 32 ألف موظف على التقاعد ضمن خطة تقليصية تشمل الضفة وغزة بين عسكريين ومدنيين، لكن من دون فصل أي موظف. أما عن الحالة الأمنية، فطلبت السلطة تسليم مبنى السفينة غرب مدينة غزة والبدء بدمج ثلاثة آلاف من موظفيها سوف ينتشرون على الحدود، وخاصة مع

## إسرائيل: تصالحوا... ولكننا هنا

بالتخلي عن المقاومة. وتخلي «حماس» عن حكم غزة لمصلحة السلطة الفلسطينية، من شأنه أن يفقد إسرائيل هذه «الشرعية». من ناحية أخرى، تتيح المصالحة لـ«حماس» بطريقة أو أخرى، العودة السياسية إلى الضفة الغربية، وإن ضمن حضور مقلص ومضبوط أمنياً. هذا الحضور السياسي، يحمل في طياته خطراً على إسرائيل، كونه يؤثر سلباً، على مرحلة ما بعد محمود عباس، وانتقال السلطة في رام الله، التي لا ترى إسرائيل أنه استحقاق بعيد جداً.

من هنا، جاءت مواقف «المصادر السياسية» الإسرائيلية أمس، فور التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة، لتطرح أمام الطرفين سلة مطالب وشروط، تتيح لها الاستفادة من فرص المصالحة، وتحد أو تمنع من تهديداتها. وأمس، نقلت وسائل الإعلام العبرية عن «مصادر سياسية» في تل أبيب، أن «حماس لم تجرد من سلاحها وهي تواصل الدعوة

تتيح المصالحة لـ«حماس» العودة السياسية إلى الضفة الغربية

السياسية والأمنية. وتنظر إسرائيل إلى المصالحة كونها أيضاً تهديداً، لأنها تسحب منها، بعد حضور السلطة الفلسطينية إلى القطاع، ما تسميه «شرعية حصارها» لـ«حماس» وفصائل المقاومة، ما يعني رفع الضغط عنهم أمنياً وعسكرياً واقتصادياً، وهو ما تحرص إسرائيل على بقائه مقابل تنازلات سياسية وتغيير مواقف مبدئية

من نظاهرة في قطاع غزة دعماً للمصالحة (الناضول)



الفلسطينية بعد تمكّنها الأمني أداءها الفعال في الضفة الغربية في قطاع غزة، ما قد يؤدي إلى آثار فورية تقيد «حماس»، وإلى احتمالات وسيناريوات بعيدة المدى، من شأنها أن تلقي بظلال ثقيلة جداً على المقاومة وإمكاناتها في آخر معاقلها في فلسطين المحتلة.

في الوقت نفسه، تمثل المصالحة تهديداً كونها لم تنص، بصورة مباشرة، على «نزع» سلاح «حماس» وعلى مستقبل حضورها الأمني وقدراتها العسكرية في القطاع، وكذلك على إجراءاتها الدفاعية والتسليحية، وهو ما كانت إسرائيل قد أعربت عنه في الأيام القليلة الماضية، كشرط من شروط قبولها للمصالحة. في الوقت نفسه، ترى تل أبيب أن المصالحة لم تسحب من «حماس» تنازلات سياسية ترتبط بسلة مطالب إسرائيلية منها، الأمنية والسياسية، ومن بينها جنودها الأسرى، وهي القضية التي تعد داهمة ومحرجة، للمؤسستين

## يحيى دبوفا

بعيداً عن المواقف الرسمية الإسرائيلية، التي صدرت أمس عبر «مصادر سياسية» في تل أبيب، أو تلك التي ستصدر لاحقاً، تنظر إسرائيل إلى توقيع المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس»، ومن ثم تنفيذها، باعتبارها محطة مركبة وتحمل قدراً كبيراً من الفرص، مع قدر من التهديدات. من ناحية تل أبيب، تمثل المصالحة فرصة، كونها خطوة أو مظهراً من مظاهر تراجع قوة عدوها الرئيسي في الساحة الفلسطينية، وتحديد ما يتعلق بتنازل «حماس» عن حكم غزة. وهي خطوة قد تؤدي وإن بالتتابع، كما ترى إسرائيل، إلى عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، أمنياً وسياسياً، ما يقيد ويقلص قدرة الحركة على التحرك في غزة ومن خلاله، التصدي لإسرائيل.

كما تمكن المصالحة، في حال تنفيذ بنودها، إسرائيل من الرهان على إمكان أن تعكس السلطة